

جائحة كوفيد 19 وأثرها على سوق العمل في العالم The Covid 19 pandemic and its impact on global employment

د. بن ذهيبية محمد

جامعة خميس مليانة – الجزائر

mohamed.bendehiba@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/08/30

تاريخ الاستلام: 2020/05/26

الملخص:

شهدت نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 تحولات هائلة في الاقتصاد العالمي بسبب تفشي جائحة كوفيد 19، وهو ما دفع بمعظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء باتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية لمواجهة هذه الجائحة، وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى العمالة بصفة خاصة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن النشاط الاقتصادي تأثر بشكل كبير بسبب هذه الجائحة وهو يتوجه نحو ركود غير مسبوق طويل الأمد، الأمر الذي أثر وسوف يؤثر على العمالة بشكل كبير إذ أكثر من 1.25 مليار وظيفة في خطر، وتوصي هذه الدراسة بضرورة إجراء مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها أن تحفز النشاط الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تحمي العمالة من شبح البطالة.

- الكلمات المفتاحية: جائحة، كوفيد19، العمالة، الاقتصاد العالمي، ركود اقتصادي عالمي.
- تصنيف JEL : O33, G17.

Abstract:

The beginning of the year 2020, has seen great changes on the world economy, due to the outbreak of the Covid 19 pandemic, this has prompted most countries, developed and developing, to take a set of urgent precautions to combat this pandemic. This study aim to show the impact of this pandemic on the world economy in general, and on employment in particular. This study concluded that economic activity has been strongly affected by this pandemic, which has affected and will significantly affect employment, as more than 1.25 billion jobs are at risk. This study recommends the need to define a set of precautions that would stimulate economic activity on the one hand, and protect employment on the other.

- **Keywords:** Covid 19, pandemic, employment, global economy, global economic recession.
- **Jel Classification Codes :** G17, O33.

مع نهاية شهر ديسمبر من سنة 2019 ظهر فيروس قاتل من عائلة فيروسات كوفيد، سمي بالفيروس التاجي كوفيد 19 المستجد، ظهر في مقاطعة ووهان الصينية، ومن ذلك الحين ظهرت بوادر أزمة عالمية تلوح في الأفق، وبدأت هذه الشكوك تتأكد مع بداية شهر فيفري من نفس السنة، حيث انتشر الفيروس في معظم دول العالم، أين أطلق عليه اسم وباء كوفيد 19 وبدأت معظم الدول في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية، لكن مع منتصف مارس 2020، انتشر الفيروس بشكل رهيب وهو ما دفع بمنظمة الصحة العالمية إلى تصنيف هذا الفيروس إلى جائحة.

وهذه الجائحة كان لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى العمالة بشكل خاص فاقت تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، حيث ذهبت العديد من التقديرات وعلى رأسها تقديرات منظمة العمل الدولية إلى وجود سيناريوهين للزيادة في عدد العاطلين عن العمل بسبب أزمة وباء كورونا هما سيناريو متفائل الذي يقدر الزيادة في عدد العاطلين المتوقع بنحو خمسة ملايين فرد، أما النظرة التشاؤمية فتقدر وصول عدد المتضررين من الأزمة والذين سينضمون لصفوف العاطلين إلى نحو 25 مليون فردا، وهذا بسبب الحالة الضبابية في التعامل مع هذه الجائحة على الصعيد الدولي، فعدم الوصول لحلول على الصعيد الصحي من جهة، ومن جهة أخرى محاولة كل دولة على مواجهة الجائحة بطريقتها الخاصة، كان لها تداعيات سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وعلى العمالة بشكل خاص.

1.1 إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى العمالة بشكل خاص على الصعيد العالمي؟

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته، وهو من خلال أهميته في كونه يسلط الضوء على وضع استثنائي يمر به العالم في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، وحاجة معظم الدول إلى معرفة هذا الفيروس وكيفية مواجهة هذه الجائحة.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جائحة كوفيد 19 وتأثيرها على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى العمالة بشكل خاص من جهة، ومن جهة أخرى تقديم مجموعة من الحلول والاقتراحات لمواجهة هذه الجائحة.

ii. الفيروس التاجي وأثره على العمالة:

1. ii بطاقة تعريفية للفيروس التاجي كوفيد 19:

1.1. ii فيروس كوفيد 19:

فيروس كوفيد 19 المستجد هو واحد من أخطر الفيروسات التابع لعائلة فيروسات كوفيد، وهي مجموعة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تصيب الحيوانات والبشر على حد سواء، وهي تستهدف الجهاز التنفسي التي تسبب أعراض تنفسية حادة للمصاب كالالتهاب الرئوي. ومن أشهرها مرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (مرض سارس)، الذي انتشر في الفترة بين 2002-2003، والذي ظهرت في الشرق الأوسط في عام 2012 سلالة أخرى بارزة أحدث من فيروس كورونا تسمى بمرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (مرض ميرس)، ومع بداية العام 2020 ظهر فيروس كوفيد 19 المستجد وهو أخطر الفيروسات في عائلة كورونا، ظهر بمقاطعة ووهان الصينية في أواخر شهر ديسمبر 2019، ومنها تفشى هذا المرض ليشمل جميع بقاع العالم، وأصبح جائحة تهدد العالم ككل (الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، تاريخ الإطلاع: 2020/05/22).

2.1. ii أعراض مرض كوفيد-19:

تتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لمرض كوفيد 19 في الحمى، السعال الجاف والتعب، وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، ألم الحلق والإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً في الحدة، ويصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة جداً، ويتعافى معظم الناس بنحو 80% من المرض دون الحاجة إلى علاج في المستشفى، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 5 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد 19 حيث يعانون من صعوبة في التنفس، وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون مشاكل طبية أصلاً كارتفاع ضغط الدم، أمراض القلب والرئتين، داء السكري والسرطان، وحتى الأشخاص المصابين بأعراض كوفيد 19 الخفيفة جدا يمكن أن ينقلوا الفيروس إلى غيرهم، ويجب على جميع الأشخاص المصابين بالحمى والسعال وصعوبة التنفس الحصول على العناية الطبية، أي كانت أعمارهم (الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، تاريخ الإطلاع: 2020/05/22).

لكن مع تفشي جائحة كوفيد 19، سبب صدمة هائلة للاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض توقعات النمو الخاصة بالنمو الاقتصادي العالمي، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية « OECD » فإن الاقتصاد العالمي سوف يعرف أكبر تراجع في النمو منذ الأزمة المالية عام 2009، حيث توقعت هذه المنظمة أن النمو سوف يكون بنسبة 2.4% فقط لعام 2020، كما تتوقع هذه المنظمة أيضا أن ينخفض هذا النمو إلى 1.5% إذا استمرت جائحة كوفيد 19 في الانتشار عبر كل العالم (Site officiel d'OECD, consulté le: 26/05/2020).

3.ii تأثير جائحة فيروس كوفيد 19 على العمالة في العالم

1.3.ii تأثير جائحة فيروس كوفيد 19 على تقليص حجم العمالة في العالم:

من المتوقع أن تؤدي أزمة جائحة كوفيد 19 الناجم عن فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء 06.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل. كما هو موضح في الجدول: (الجدول رقم 01): يوضح تأثير جائحة كوفيد 19 على تقليص حجم العمالة في العالم.

المنطقة	العالم	ذوي الدخل الضعيف	ذوي الدخل المتوسط	ذوي الدخل العالي	قارة إفريقيا	قارة أمريكا	الدول العربية	قارة آسيا ودول المحيط الهادي	قارة أوروبا
نسبة الخسارة في العمالة	06.7%	05.3%	06.7%	06.5%	04.9%	06.3%	08.1%	07.2%	07.8%

Source: Organisation Internationale du Travail, le COVID-19 et le monde du travail: Estimations actualisées et analyses, Observatoire de l'OIT, 2^{ème} édition, Genève, 07/04/2020, P03.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي (Organisation Internationale du Travail, 07/04/2020, P03):

- بالنسبة للدول العربية من المتوقع أن تؤثر الجائحة على ما نسبته 08.1% العمالة في هذه الدول، وهو ما يقدر بحوالي 5 ملايين عامل بدوام كامل؛

- أما بالنسبة لأوروبا فمن المتوقع أن تؤثر الجائحة على ما نسبته 07.8% من حجم العمالة في القارة، أي أنه قرابة 12 مليون عامل بدوام كامل سوف يفقدون وظائفهم بسبب هذه الجائحة؛

- أما فيما يخص آسيا ودول المحيط الهادئ فإنه من المتوقع ما نسبته 07.2% من حجم العمالة الكلي في هذه المنطقة سوف تتأثر بهذه الجائحة، أي ما يعادل 125 مليون عامل بدوام كامل سوف يفقدون وظائفهم.

كما أنه من المتوقع أن تحدث خسائر فادحة بين مختلف فئات الدخل، وبشكل خاص في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، حيث أنه من المتوقع ما نسبته 07.0% من إجمالي اليد العاملة في هذه البلدان سوف تتأثر بهذه الجائحة، أي ما يقارب 100 مليون عامل من المتوقع فقدانهم لوظائفهم في هذه البلدان، وهذه الأرقام أعلى بكثير من آثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية الأخير التي حدثت في النصف الأخير من عام 2008 وبداية العام 2009، والتي أدت إلى تسريح أكثر من 22 مليون عامل (International Labour Organisation, 18/03/2020, P03).

والقطاعات الأكثر عرضة للخطر هي قطاع الخدمات والسياحة، النقل، تجارة التجزئة، حيث أنه التقديرات الأولية التي قدمها المجلس العالمي للسفر والسياحة « WTTC » أن السياحة العالمية عرفت تراجعا بما يعادل 25% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وهو ما يضع ملايين مناصب الشغل في خطر (International Labour Organisation, 18/03/2020, P04).

2.3.ii الإستراتيجيات الواجب إتباعها التي من المرجح أن تخفف من آثار جائحة كوفيد 19 على العمالة:

في أوقات الأزمات، يعتبر تطبيق معايير العمل الدولية أساسا متينا يساهم بشكل كبير في إرساء وتطوير إستراتيجيات حاسمة للاستجابة السريعة لظروف العمل، وهذا من خلال التركيز على أهمية العمل اللائق بما يحقق ويدعم العدالة والاستدامة، عبر وضع العامل الهدف الأساسي لعملية النمو والتنمية، وفي ظل هذه الجائحة فالإستراتيجيات تتوقف على هدفين أساسيين هما (International Labour Organisation, 18/03/2020, P07):

- الحماية الصحية للعمال: فيجب حماية العمال وأرباب العمل وأسره من المخاطر الصحية والاجتماعية المرتبطة بجائحة كوفيد 19، وهذا من خلال وضع تدابير وقائية وتعزيزها في أماكن العمل وأماكن إقامة العمال مع أسره، التي تمويلا واستثمارات عامة وعلى نطاق واسع من طرف حكومات الدول.

- الدعم الاقتصادي والاجتماعي للعمال: وهذا من خلال وضع الإستراتيجيات المناسبة التي يتم من خلالها استغلال كافة الجهود المنسقة والواسعة النطاق التي تتخذ في الوقت المناسب وهذا من أجل توفير فرص العمل ودعم الدخل الفردي وتحفيز الاقتصاد

الذي يخلق الطلب على العمالة، حيث أن هذه الإجراءات لا تحمي أرباب العمل والعمال من الخسائر المباشرة في العائدات والوظائف بسبب جائحة كوفيد 19 فحسب، وإنما تحد أيضاً من سلسلة الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها العرض كفقدان العمالة للقدرة الإنتاجية والطلب ككبح الاستهلاك في أوساط العمال وأسرههم الذي من شأنه أن يؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي طويل المدى. والشكل الموالي يوضح أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها لتخفيف آثار جائحة كورونا على العمالة وهذا كما يلي:

الشكل رقم (01): يمثل الإستراتيجيات التخفيف من آثار جائحة كوفيد 19 على العمالة.

دعم التشغيل والدخل	تحفيز الاقتصاد والطلب على	حماية العمال في أماكن
-توفير الحماية الاجتماعية -الاحتفاظ بالوظائف، العطل مدفوعة الأجر ...	-تنشيط السياسة المالية -تكييف السياسة النقدية	-دعم معايير الحماية الصحية للعمال -تكييف طبيعة العمل مع الظروف الراهنة كالعزل عن بعد
-تقديم تحفيزات جبائية خاصة للمشروع الصغير والمتوسطة	-إقراض وتقديم دعم مالي للمختلف القطاعات	-الحد من التسريح التعسفي للعمال -توسيع نطاق العطل مدفوعة

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير منظمة العمل الدولية.

من الشكل أعلاه يظهر لنا ما يلي:

- حماية العمال في أماكن عملهم: وهذا من أجل التخفيف من الآثار المباشرة لجائحة كوفيد 19 على العمال وهذا من خلال ما يلي (World Health Organization, 12/02/2020, P10):

- تحسين تدابير الصحة، الوقاية والسلامة المهنية، وهذا عبر الحرص على تحقيق مبدأ التباعد الاجتماعي بالإضافة إلى توفير معدات ووسائل الحماية الصحية، وكذلك الحرص على نظافة محيط العمل الدائم، كما يجب إدخال أشكال وأنماط جديدة في عملية تنظيم العمل من خلال الحوار بين أرباب العمل والعمال:

- تشجيع ودعم أنماط جديدة من العمل كالعزل عن بعد،

- منع التمييز، الإقصاء والتسريح التعسفي المرتبط بجائحة كوفيد 19؛

- تعزيز إمكانية وصول الجميع وخصوصا العمال وأسرههم إلى الخدمات الصحية عبر تمويلها من الحكومات؛

- تشجيع ودعم العطل مدفوعة الأجر، دفع مستحقات العطل المرضية ومنح إجازات لمقدمي الرعاية من آباء وأمهات، وهذا من خلال ضمان دخل هذه الفئة من المرضى والمسؤولين على رعاية الأطفال والمسنين وغيرهم.

- تحفيز الاقتصاد والطلب على العمالة: وهذا من خلال وضع سياسة اقتصادية وتشغيلية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وذلك عبر القيام بما يلي (منظمة العمل الدولية، 2020/03/23، ص 05):

- تنشيط السياسة المالية: وذلك من خلال وضع تدابير خاصة بالحماية الاجتماعية، عبر التكفل بإعانات البطالة وكذلك تقديم تحفيزات جبائية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للعمال ذوي الدخل المنخفض وكذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة وهذا من أجل تحفيزها على الاحتفاظ بالعمالة لديها؛

- تكييف السياسة النقدية: وهذا عبر تخفيض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تخفيض معدلات الاحتياطي الإجمالي لدى البنوك، الحرص على توفير السيولة اللازمة؛

- الإقراض والدعم المالي: وهذا من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للحصول مختلف القطاعات على القروض، والعمل على تقديم دعم مالي لها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بهدف العمالة لديها.

- حماية العمالة والدخل: وذلك عبر حماية دخل أرباب العمل والعمال من الآثار المباشرة لجائحة كوفيد 19 من جراء إغلاق المصانع، تعطيل سلسلة العرض، منع السفر، وغيرها، وتتم هذه الحماية من خلال ما يلي (International Labour Organisation, 18/03/2020, P08):

- الحماية الاجتماعية لمختلف شرائح العمال بما فهم العاملين لحسابهم الخاص والعاملين غير الرسميين والعمالة الموسمية؛

- الاحتفاظ بالوظائف وهذا من خلال تقليص ساعات العمل، تخفيض الضرائب على الأجور، منح العطل مدفوعة الأجر، تمكين العمال من مستحقاتهم وغيرها؛

- تخفيف الضرائب والأعباء المالية على أرباب العمل بالإضافة إلى وضع مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تحقق استمرار في الأنشطة الاقتصادية.

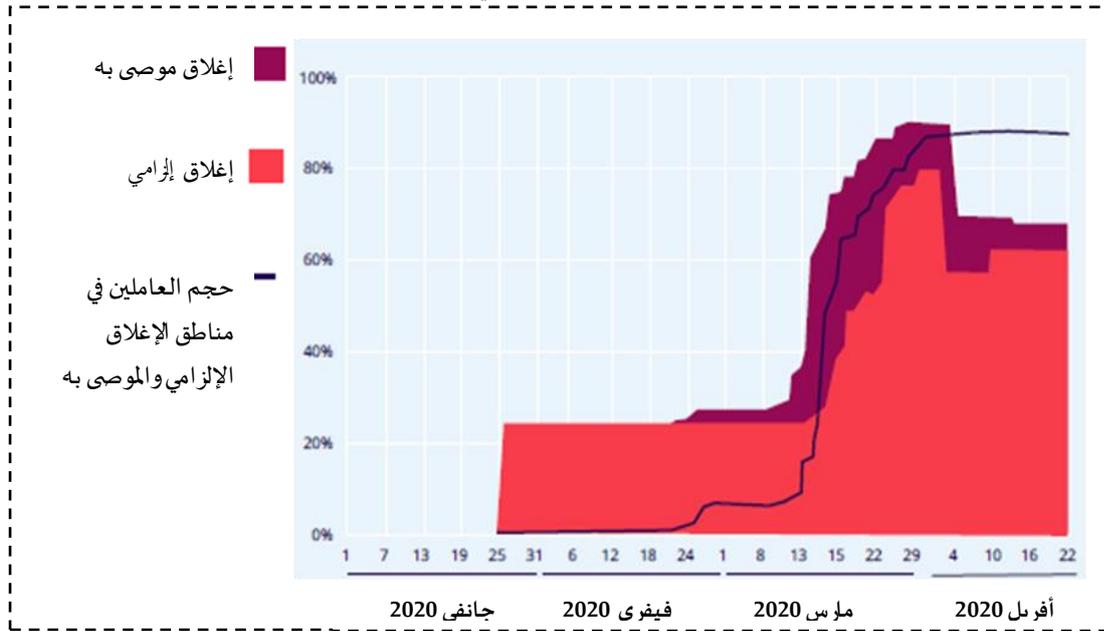
3.3.ii تأثير الحجر والإغلاق بسبب جائحة كوفيد 19 على عالم الشغل:

في الأسبوع الأول من شهر ماي 2020 تفاقمت أكثر جائحة كوفيد 19، حيث انتشرت في جميع أنحاء العالم، مما تسبب في آثار كبيرة على الصحة العامة من جهة ومن جهة أخرى تعرض الاقتصاد العالمي لصددمات هائلة وغير مسبوقه وخصوصا سوق العمل الذي لم يتعرض لها منذ الحرب العالمية الثانية.

حيث زادت حالات الإصابة بفيروس كوفيد 19 بما يزيد عن خمسة (05) ملايين مصاب، منهم أكثر من 300 مائة وفاة، وفي ظل هذا التفاقم قامت معظم الدول باتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية، منها إجراءات الحجر المنزلي والإغلاق من أجل تحقيق التباعد الاجتماعي.

إذ أن تدابير الاحتواء هذه المتمثلة في الحجر والإغلاق، والقيود على الأنشطة الاقتصادية والحركة التجارية والسفر وغيرها من التدابير التقليدية كان لها عواقب وخيمة للغاية على العمالة وأرباب العمل، وهذا من جراء الإغلاق الإلزامي والإغلاق الموصى به، وهذا كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): يمثل أثر الإغلاق الإلزامي والموصى به على العمالة.



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير المنظمة الدولية للعمل.

فبسبب تدابير الاحتواء عن طريق الحجر والغلق أثر بشكل كبير على العمالة، حيث قدرت المنظمة العالمية للشغل أن الإغلاق لأماكن العمل قد ازدادت بسرعة كبيرة في الأسابيع الأخيرة، حيث أن أكثر من 81% من إجمالي اليد العاملة في العالم تعيش في البلدان التي يتواجد بها تدابير الإغلاق الإلزامية أو الموصى به، منها 87% من القوى العاملة في البلدان ذات الدخل المتوسط و70% من القوى العاملة ذات الدخل المرتفع.

4.3.ii القطاعات الأكثر تضررا وخطرا على العمالة بسبب جائحة كوفيد 19:

العديد من العمال الذين يواصلون مزاولة نشاطهم، كعمال الصحة، قطاع النقل، الزراعة والخدمات العامة الأساسية يجدون أنفسهم في الخط الأمامي في مواجهة فيروس كوفيد 19 وهذا من أجل ضمان الاحتياجات الأساسية للسكان، حيث يعمل أكثر من 136 مليون عامل حول العالم في مجالات الصحة والضمان الاجتماعي، واستنادا إلى البيانات الاقتصادية والمالية الحالية، فمن الممكن تقييم أثر جائحة كوفيد 19 على مختلف القطاعات، وتشير التقارير إلى أنه أكثر من 436 مليون مؤسسة حول العالم تأثرت بجائحة كوفيد 19 (Organisation Internationale du Travail, 29/04/2020, P02)، كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (02): يوضح تأثير جائحة كوفيد 19 على مختلف القطاعات حول العالم.

حجم التشغيل	مدى التأثير	القطاع	حجم التشغيل	مدى التأثير	القطاع
05.4%	متوسط إلى عالي	الترفيه والتمثيل وغيرها	05.3%	ضعيف	التعليم
06.1%	متوسط إلى عالي	النقل	04.1%	ضعيف	الصحة والضمان الاجتماعي

الوظيفة العامة	ضعيف	04.3%	الفندقة والإطعام	عالي	04.3%
الخدمات العامة	ضعيف	00.8%	العقار والخدمات الإدارية	عالي	04.7%
الغابات والصيد	ضعيف إلى متوسط	26.5%	الصناعة	عالي	13.9%
البناء	متوسط	07.7%	تجارة الجملة والتجزئة	عالي	14.5%
خدمات المالية والتأمين	متوسط	01.6%			

Source: Organisation Internationale du Travail, le COVID-19 et le monde du travail: Estimations actualisées et analyses, op. cit, P05.

فمن خلال الجدول أعلاه يظهر لنا ما يلي:

- يعتبر قطاع التجارة بالجملة والتجزئة الأكثر القطاعات تأثراً بجائحة كوفيد 19، وهي تعتبر من أكبر القطاعات من حيث العمالة، حيث حوالي 482 مليون عامل هم عرضة لخطر فقدانهم لوظائفهم بسبب الجائحة؛
- يليه قطاع الضيافة والإطعام هو أيضاً من أكثر القطاعات عرضة لجائحة كوفيد 19، إذ أكثر من 144 مليون عامل هم عرضة لخطر التسريح بسبب هذه الجائحة؛
- كما أن قطاع الصناعة وخاصة صناعة السيارات والذي يضم أكثر من 463 مليون عامل يواجهون شبح البطالة بسبب جائحة كوفيد 19؛
- بالإضافة إلى قطاع النقل الذي يعتبر أيضاً من أكثر القطاعات تأثراً بهذه الجائحة إذ ما يقارب 204 مليون عامل يواجهون المصير المجهول وخطر فقدانهم لوظائفهم.

والجدول الموالي يوضح لنا توزيع اليد العاملة التي تواجه خطر شبح البطالة كما يلي:

الجدول رقم (03): يمثل توزيع قوى اليد العاملة التي تواجه خطر البطالة حسب المناطق في الإطار الرسمي.

المنطقة	العالم	قارة إفريقيا	قارة أمريكا	الدول العربية	آسيا والمحيط الهادي	قارة أوروبا
نسبة اليد العاملة التي في خطر	37.5%	26.4%	43.2%	33.2%	37.9%	42.1%

Source: Organisation Internationale du Travail, le COVID-19 et le monde du travail: Estimations actualisées et analyses, op. cit, P06.

وفقاً للجدول أعلاه فإنه العديد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تعاني من انخفاض حاد في الإنتاج، وبالأخص قطاع الضيافة والإطعام، الصناعة التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة وكذلك الأنشطة العقارية والأعمال الإدارية. وهذه توظف القطاعات الملايين من العمال، وعلى وجه الخصوص قطاع الضيافة والإطعام والتجارة، حيث توظف أكثر من 01.25 مليار عامل في جميع أنحاء العالم، والتي تمثل حوالي 38% من إجمالي اليد العاملة في العالم.

بينما اليد العاملة في الإطار غير الرسمي فهي تضم أكثر من 01.6 مليار عامل حول العالم، حيث ما نسبته 60% منهم تأثروا بجائحة كوفيد 19 وهو الآن يواجهون شبح البطالة، وتأتي القارة الإفريقية والأمريكية في مقدمة المناطق التي تأثرت بهذه الجائحة وهذا ما يقارب 81% من إجمالي اليد العاملة غير الرسمية تواجه خطر البطالة (Organisation Internationale du Travail, 29/04/2020, P02).

5.3.11 التدابير التي يجب على الدول اتخاذها من أجل مواجهة جائحة كوفيد 19:

في ظل الأوضاع الحالية التي يشهدها العالم بعد تفشي فيروس كوفيد 19، يجب على الدول اتخاذ مجموعة من خطوات بصفة استعجالية، وهذا من أجل دعم وضمان استمرارية مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات الرئيسية الحيوية منها، وهذا من أجل التقليل من الآثار الصحية، الاجتماعية والاقتصادية، خاصة على فئة العمال لهذه الجائحة، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات في تحفيز الأنشطة الاقتصادية، توفير الدعم المالي لمختلف المؤسسات الاقتصادية الناشطة، الإعفاء، والتخفيض من الأعباء الضريبية وتمديد وقت استحقاقها، بالإضافة إلى دعم أجور العمال. وهذه التدابير يمكن أن تلخص فيما يلي:

- إعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على الوظائف: فقد أثرت الجائحة على العمالة بشكل مباشر، وهذا من خلال تأثيرها على العرض والطلب في سوق العمل، وهذا بسبب التأثير المباشر على صحة العمال وعلى قدرتهم على أداء مهامهم بسبب الحد من قدرتهم على الحركة والانتقال، وهو ما يعرض نسبة كبيرة من العمالة إلى شبح البطالة، وبالتالي وجب على حكومات مختلف البلدان التدخل بمخطط استعجالي يحمي هذه العمالة ويضمن لهم أجورهم في ظل هذه الجائحة؛

- الإهتمام بالأنشطة الاقتصادية وتحفيزها: وهذا عبر تحفيز النشاط الاقتصادي وضمان استمرارته عن طريق وضع حزمة التدابير التحفيزية، من خلال توفير الدعم المالي لمختلف المؤسسات الاقتصادية الناشطة، الإعفاء، والتخفيض من الأعباء الضريبية وتمديد وقت استحقاقها، وغيرها من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها أن تحافظ على النشاط الاقتصادي في ظل تفشي جائحة كوفيد 19؛

- تشجيع أنماط جديدة للعمل: وهذا من خلال تحفيز مختلف المؤسسات الاقتصادية على ابتكار أنماط جديدة للعمل، كالمعمل عن بعد عبر التحول الرقمي للعمالة، والذي تتماشى مع الوضع الحالي الذي يشهد تفشي جائحة كوفيد 19 من جهة، ومن جهة أخرى بما يضمن استمرارية الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي الحفاظ على أكبر قدر من العمالة نشطة.

III. خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يمكننا القول بأن الاقتصاد العالمي بصفة عامة والعمال وأرباب العمل بصفة خاصة يواجهون كارثة صحية اقتصادية واجتماعية سببها جائحة كوفيد 19 أثرت على معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا علينا أن نتحرك بسرعة وبشكل حاسم لحماية الاقتصاد العالمي من الانهيار من جراء تفشي جائحة كوفيد 19.

حيث وصفت منظمة العمل الدولية هذا المرض بأنه أسوأ أزمة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية، في بحث نشرته في 18 مارس 2020، وتتضمن الدراسة الجديدة معلومات قطاعية وإقليمية عن آثار الوباء، وهي تفيد بأن 1.25 مليار شخص يعملون في القطاعات التي صنفت بأنها معرضة بشدة لخطر حدوث زيادات قاسية ومدمرة في تسريح العاملين وتخفيض الأجور وساعات العمل، ويعمل الكثير من هؤلاء في وظائف منخفضة الأجر وقليلة المهارة، وبالتالي تكون خسارة الدخل المفاجئة مدمرة.

وتؤكد الدراسة على ضرورة تبني سياسات واسعة النطاق ومتكاملة، تركز على عدة ركائز منها دعم أرباب العمل والوظائف والدخل؛ وتحفيز الاقتصاد وفرص العمل؛ وحماية العاملين في مكان العمل؛ واعتماد الحوار الاجتماعي بين الحكومة والعمال وأرباب العمل لإيجاد الحلول.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن جائحة كوفيد 19 سببت انخفاضا غير مسبق في النشاط الاقتصادي ووقت العمل، حيث تشير التوقعات إلى أن ساعات العمل ستتناقص من 2.4% إلى 1.5%، وهو ما يعادل 195 مليون عامل بدوام كامل، وهذا يعني أن العديد من هؤلاء العمال سيواجهون شبح البطالة بسبب إمكانية فقدانهم لوظائفهم.

كما أن جائحة كوفيد 19 سوف تصيب صدمات كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث وجدت الكثير من القطاعات صعوبات في الحفاظ على نشاطها، بسبب الاضطرابات في الطلب الذي سبب حالة من الركود الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض في العرض وانكماش الإنتاجية، وهذا بسبب الإغلاق الكلي والجزئي الذي فرضته معظم دول العالم.

ومما سبق فإن هذه الدراسة تقترح ما يلي:

- يجب على الدول المتضررة من جائحة كوفيد 19 أن تتخذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الجائحة عبر تفعيل دور البنوك المركزية من خلال التأثير السياسة النقدية كتخفيض سعر الفائدة وتقليص الاحتياطي الإجباري الذي من شأنه أن يحفز أرباب العمل على الاقتراض ويرفع معدل الإنفاق من جهة ومن جهة أخرى العمل على تحفيز النشاط الاقتصادي عبر اتخاذ مجموعة من الحزم التحفيزية كالإعفاءات الضريبية والحزم المالية التددعية؛

- الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأكثر عرضة لجائحة كوفيد 19، وبالتالي من المهم توفير التسهيلات لمواصلة إقراض تلك المؤسسات الأمر الذي من شأنه أن يساهم في توفير السيولة اللازمة لها، وبالتالي الحفاظ على نشاطها الأمر الذي يؤدي إلى حماية العمالة من شبح البطالة؛

- الإهتمام بالأشخاص المتضررين من الحجر الصحي وإجراءات الغلق الجزئي والكلي الذي تسبب في فقدان الدخل كليا أو جزئيا، وهذا من خلال تقديم دعم مالي مباشر، أو في هيئة خدمات أساسية مجانية أو ذات أسعار مخفضة.

IV. الإحالات والمراجع:

1- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>. تاريخ الإطلاع: 2020/05/22.

2- Site officiel d'OECD: www.oecd.org, consulté le: 26/05/2020.

3-Organisation Internationale du Travail (07/04/2020), le COVID-19 et le monde du travail: Estimations actualisées et analyses, Observatoire de l'OIT, 2^{ème} édition, Genève.

- 4- International Labour Organisation (18/03/2020), COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses, ILO Monitor 1st Edition, Genève.
- 5- World Health Organization (12/02/2020), COVID-19 Strategic Preparedness and Response Plan: OPERATIONAL PLANNING GUIDELINES TO SUPPORT COUNTRY PREPAREDNESS AND RESPONSE, Geneva.
- 6- منظمة العمل الدولية (2020/03/23)، معايير منظمة العمل الدولية وكوفيد 19، الطبعة 2، جنيف.
- 7- Organisation Internationale du Travail (29/04/2020), le COVID-19 et le monde du travail. Troisième édition Estimations actualisées et analyses, Observatoire de l'OIT, 3^{ème} édition, Genève.